البنك العربي-سورية
ARAB BANK-SYRIA

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لأسس الاعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيانات المالية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

امور أخرى
- بناءً على قرار مجلس المحاسبة والتدقيق في جلسته رقم 1 لعام 2018، أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية التعميم رقم 13 بتاريخ 25 شباط 2018 والمتضمن تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية". وبناء عليه، فقد قام البنك بإعداد البيانات المالية وفقاً لأساس الاعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيانات المالية وذلك تماشياً مع قرار هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بهذا الخصوص.
- إن البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي اصدر رأي غير معدّل حول تلك البيانات المالية بتاريخ 12 نيسان 2018.

الأمور الهامة في التدقيق
الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا المذكورة في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية المرفقة.

اسم الزميل د. قحطان السيوفي | رقم الترخيص / 11/51 / | رقم ٥١٢٨

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الأمور الهامة في التدقيق حيث يتطلب احتسابه أن تقوم الإدارة بتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية واحتمالات التعثر في السداد والخسائر الناتجة في حال عدم كفاية الضمانات، بالإضافة الى وجود العديد من الافتراضات والتقديرات الأخرى التي تؤثر على قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الواجب تسجيله. تم الافصاح عن مخصص تدني التسهيلات الائتمانية في الايضاح رقم (7).	تضمنت إجراءات تدقيقنا فهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية التسجيل الائتماني، وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات. كما قمنا بدراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملائة العملاء المالية وتقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن المصرف المركزي. كما قمنا بمناقشة تلك العوامل مع الإدارة التنفيذية للتحقق من كفاية المخصصات بالإضافة إلى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب تشكيلها لتلك العينة. كما قمنا بتقييم ملائمة كفاية الإفصاحات حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر الائتمانية.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2018
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2018، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية ، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكلٍ جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لأساس الاعداد والسياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 2 حول البيانات المالية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.
إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقى على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواءً الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأصل التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود عدم يقين جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو نعدل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أوالظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تَحُلْ الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم الافصاح عنه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الافصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية
- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى السجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

الدكتور قحطان السيوفي
دمشق - الجمهورية العربية السورية
14 نيسان 2019

يمكن الإطلاع على البيانات المالية للمصرف و تقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية www.scfms.sy و على موقع البنك www.arabbank-syria.sy

البيانات المالية متاحة بالكامل لكل مساهم بناء على طلبه ، حيث ترسل طلبات المساهمين لهذا الفرض إلى الإدارة العامة – دمشق – أبورمانة – شارع المهدي بن بركة

عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي وليد القططي لـ«الوطن»:

علاقة المقاومة الفلسطينية مع سورية متينة ونتطلع لتعاون أكبر

فلسطين المحتلة - محمد أبو شباب

قال عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي وليد القططي: في لقاء خاص مع «الوطن» إن العلاقة بين المقاومة الفلسطينية ومحور المقاومة عميقة ونتطلع لتطويرها، ولفت القططي إلى أن غرفة العمليات العسكرية المشتركة للمقاومة الفلسطينية أربكت العدو ووحدت مقومات المقاومة، مشيراً إلى أن طريق المقاومة هي السبيل الوحيدة لمقاومة صفقة القرن ومخططات تصفية القضية الفلسطينية.

وحول ملف التهدئة في قطاع غزة قال القططي: إن الملف جزء من إدارة الصراع مع العدو المحتل لفلسطين، ويهدف إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وصولاً إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة بالكامل، وله علاقة بأهداف مسيرات العودة وكسر الحصار، والتقدير لدينا أن العدو سيحاول على الدوام التملص من هذه التفاهمات والمماطلة قدر الإمكان في الالتزام بها وتنفيذها وهذا مفهوم لدينا كمقاومة وحركة الجهاد الإسلامي ولذلك نحن لا نعول كثيراً عليها، ونعول فقط على قوة المقاومة المسلحة والشعبية، ولذلك فإن مسيرات العودة مستمرة حتى تحقيق أهدافها.

وأكد أنه لا يوجد تباين حقيقي بين الأحزاب الإسرائيلية، وأن هناك توافقاً شبه كامل بينها على عدم إقامة دولة فلسطينية وعلى بقاء ما يسمونه بالقدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني، وعدم تفكيك التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، والاحتفاظ بغور الأردن كخط دفاع لدولتهم وغيرها.

وتابع: أما بالنسبة للتصعيد من الاحتلال بعد الانتخابات الإسرائيلية فهذا متوقع ليس بسبب الاحتلال بل بسبب الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني بغض النظر عن تغير الحكومات فيه المتفقة جميعاً على ممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين.

عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي وليد القططي (عن الإنترنت –أرشيف)

وحول علاقة الجهاد الإسلامي مع المقاومة اللبنانية قال القططي: إنها علاقة قوية ومتينة، انطلاقاً من الالتقاء على الهدف المشترك وهو تحرير فلسطين، ووحدة المصير لمحور المقاومة أمام المحور الصهيوأميركي الذي يضم الأنظمة العربية المتحالفة مع الأميركيين والصهاينة ضد الأمة وقضاياها القومية. وأوضح أن القدرات القتالية لحركة الجهاد الإسلامي أكبر مما كانت عليه في عدوان عام ٢٠١٤ كماً ونوعاً بفعل التطوير المستمر في قدرات الحركة والمقاومة والاستفادة من دروس حرب ٢٠١٤.

وأكد أن غرفة العمليات المشتركة نموذج جديد في المقاومة يقدم مثالاً للوحدة الوطنية على المستوى العسكري، ومثالاً لتنسيق العمليات العسكرية ووحدة القرار الميداني أثناء المعارك، وقد أثبتت قدرتها على إدارة المعركة بذكاء وحكمة أمام العدو.

وعن العلاقة مع سورية ومستقبلها والعلاقة مع طهران قال القططي: «العلاقة مع سورية وإيران وحزب الله علاقة قوية جداً، على اعتبار أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين امتداد لمحور المقاومة داخل فلسطين الذي يضم سورية وإيران وحزب الله وكل أحرار الأمتين العربية والإسلامية الذين يقفون صفاً واحداً أمام المشروع الصهيوأميركي في المنطقة العربية، ومستقبل العلاقة مع كل من سورية وإيران ستشهد مزيداً من التعاون والتحالف لمصلحة القضية الفلسطينية وكل قضايا الأمة».

وأضاف: «تابعنا اعتراف واشنطن بالجولان السوري المحتل كجزء من الكيان الصهيوني بالسخط والاستنكار، ولكن هذا لن يغير من الحقيقة شيئاً، وهي أن الجولان سوري كما أن أرض فلسطين من البحر إلى النهر كلها فلسطينية، وهو إعلان باطل كما أن إعلان قيام (إسرائيل) عام ١٩٤٨ باطل، وموضوع إعلان ضم الضفة الغربية متوقع بعد أن تم ضم أغلبها عملياً عبر المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضيها، وهذه الأخطار المتلاحقة تجعل موضوع إقامة جبهة مقاومة موحدة تضم كل محور المقاومة وكل الأحرار العرب والمسلمين ملحاً».

وعن مجابهة صفقة القرن قال القططي: إن مواجهة صفقة القرن فلسطينياً والتي تعد لها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها في المنطقة يتطلب تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أساس الثوابت الوطنية ونهج المقاومة، وهذا يقتضي بدوره التوافق على مشروع وطني فلسطيني يرتكز على مشروع التحرير والعودة والاستقلال، ويستند إلى مرجعية وطنية واحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية بعد إصلاحها ودخول كل قوى المقاومة الإسلامية والوطنية فيها، لتكون بيتاً للكل الفلسطيني وقائدة للمشروع الوطني الفلسطيني الحقيقي، وعلى الأقل لمواجهة صفقة القرن، يجب أن ندعم صمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه وألا نتنازل عن حقوقنا الوطنية مهما كانت الضغوط.

وفيما يتعلق بملف الأسرى قال القططي: «الأسرى انتصروا في الجولة الأخيرة من معركة الأمعاء الخاوية، واستجابت سلطات السجون الإسرائيلية لمطالبهم، وفي كل الأحوال المقاومة الشعبية كانت ولا زالت على الدوام سنداً للأسرى في سجون العدو، وهذه المقاومة تدخل في حسابات العدو عندما يتفاوض مع الأسرى، كما أن المقاومة المسلحة هي عمق إستراتيجي لمطالب الأسرى، قد تنفجر في وجه العدو عند مرحلة معينة».

المجلس العسكري الانتقالي يعلن بقاء القوات السودانية في اليمن

أكد نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان الفريق أول محمد حمدان دقلو، بقاء قوات بلاده المشاركة ضمن التحالف السعودي ضد الشعب اليمني «حتى تحقق أهدافها». وقال دقلو في تصريح لوكالة «سونا» الرسمية: «إننا متمسكون بالتزاماتنا تجاه التحالف، وستبقى قواتنا حتى يحقق التحالف أهدافه».

في هذه الأثناء أكد نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أن موسكو تعترف بالسلطات السودانية الجديدة، والتي تسلمت الحكم الأسبوع الماضي، وتعمل على توثيق الاتصالات بها، مشيراً إلى أن روسيا تحافظ على الاتصالات مع السلطات السودانية الجديدة.

وتأتي تصريحات بوغدانوف على خلفية التطورات الأخيرة في السودان بعد إعلان وزير الدفاع السابق الفريق أول عوض بن عوف، عن ترؤسه المجلس الانتقالي، الذي شكله الجيش في السودان، عقب عزل الرئيس السابق عمر البشير، والتحفظ عليه في مكان آمن.

إلى ذلك كشف سفير بريطانيا في الخرطوم عرفان صديق، أنه طلب من المجلس العسكري الانتقالي في السودان، إعلان مكان احتجاز الرئيس المعزول عمر البشير وغيره من كبار شخصيات النظام السابق.

وقال السفير البريطاني: إن لقاءه نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي محمد حمدان دقلو (حميدتي) لم يكن للتأييد أو منح الشرعية للمجلس وقائده، ولكن للتأكيد على الخطوات التي تريد المملكة المتحدة أن يتم اتخاذها لتحسين الوضع في السودان، وشدد على أن طلب بلاده الأساسي كان عدم اللجوء للعنف أو فض اعتصام المحتجين بالقوة. وكشف أنه طلب من المجلس العسكري توضيح مكان الرئيس السابق عمر البشير وغيره من كبار الشخصيات في نظامه لأن الشفافية تبني الثقة.

وكتب السفير صديق في حسابه على موقع تويتر، أن الطلب الثاني كان تشكيل حكومة مدنية انتقالية في أقرب وقت ممكن، بعملية شفافة وشاملة وذات مصداقية، بالإضافة إلى الإصلاح الفوري لجهاز الأمن والمخابرات وأن يتم إطلاق سراح جميع المعتقلين، وإلغاء جميع الإجراءات البيروقراطية والتصاريح المطلوبة من الرئيس السوداني لتقديم المساعدات الإنسانية للسودان.

وختم السفير البريطاني قائلا: «أخيراً أعربت عن مخاوف حكومة بلادي بشأن الدور التاريخي لقوات الدعم السريع (التي يقودها حميدتي) وضرورة معالجة مزاعم الانتهاكات والجرائم لبناء الثقة».

بدوره أكد المجلس العسكري الانتقالي في السودان، أن تسليم البشير للمحكمة الجنائية شأن تقرره الحكومة المدنية التي ستتولى الحكم في البلاد لاحقاً، وليس من اختصاصاته.

ونقلت صحيفة «الراكوبة» السودانية، عن عضو المجلس الانتقالي الفريق جلال الدين الشيخ الطيب قوله من إثيوبيا: «قرار تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية أم لا سيتخذ من قبل حكومة شعبية منتخبة وليس من قبل المجلس العسكري الانتقالي».

في سياق متصل أصدر رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان قراراً يقضي بإعفاء النائب العام ومساعده الأول من منصبيهما، وإنهاء خدمة رئيس النيابة العامة.

وكالات

عدوان لـ«تحريك» إقليمي

سامر ضاحي

جاءت التطورات الأخيرة في السودان والجزائر لتزيد من حالة التوتر والتجاذب السياسي المتصاعد في الشرق الأوسط، بحيث أضيفت أزمات جديدة إلى الأزمة السورية المكبوتة آنياً بتفاهمات دولية، والأزمة الفلسطينية، والصراع الخليجي الخليجي، والصراع الإيراني الخليجي، والصراع الأميركي الإيراني، ورغم الخيبة التي نالها نظام رجب طيب أردوغان في الانتخابات البلدية التركية إنما استمرت حالة ركود ما في الشرق الأوسط رغم التوتر، ولا زال أردوغان يشعر بفائض قوة متسلحاً بعوامل تقليدية وعوامل مستجدة.

ومن العوامل التقليدية الموقع التركي الهام في حلف شمال الأطلسي «ناتو» وكذلك الموقع الآخر في منظمة المؤتمر الإسلامي، والإشراف الإستراتيجي والتاريخي على المضائق التي تصل الروس بالمياه الدافئة في البحر المتوسط، إلى جانب الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التي تتمتع بها تركيا.

أما العوامل المستجدة فمنها نمو متصاعد لعلاقات أردوغان مع الدب الروسي اقتصادياً وعسكرياً رغم خلافاتهما التكتيكية حول سورية، في مقابل قدرته حتى اليوم على فرض نفسه كلاعب إقليمي هام على الإستراتيجية الأميركية العالمية، وتواجد قواته على الأرض بشكل احتلالي في قسم لا بأس به من شمال غرب سورية، وقدرته على تمرير عدة طلعات جوية خرق بها الأجواء السورية، إضافة إلى موقعه المهم ضمن الترويكا الثلاثية لمسار «أستانا» لحل الأزمة السورية، وعلاقاته المتميزة مع القوتين الإقليميتين العراق وإيران، إلى جانب الوقوع على طريق الحرير الذي تسعى الصين اليوم لإحيائه ضمن إستراتيجيتها العالمية لمواجهة القطب الأميركي.

في المقابل ثمة عوامل تشير إلى شرخ إقليمي واضح بين تركيا والسعودية ومن خلف الأخيرة المحور العربي لكون الرياض تسيطر اليوم على الجامعة العربية، فرأينا التحول السياسي في الجزائر الذي لم تظهر نتائجه بعد، ومن بعدها الأحداث في السودان ليستهلك هذان الحدثان من النفوذ التركي في المنطقة وتلاهما التصعيد العسكري في ليبيا، بعد التقهقر التركي من مصر بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم ورحيل تنظيم الإخوان المسلمين عن السلطة.

ويضاف للشرخ الإقليمي جوار تركي غير مستقر، فما زالت المصالح التركية لا تحظى بقبول تام من الولايات المتحدة الأميركية ولا من الروس فيما يتعلق بالتهديد الكردي في شرق الفرات، فـ«قوات سورية الديمقراطية– قسد» باتت مسلحة بأحدث الأسلحة وتعمل وفق منظومات قتالية غربية، وتعتبر اليوم وريثة «التحالف الدولي» وطفلته المدلله في الجغرافيا السورية.

واليوم كل التحديات أمام مشروع حزب أردوغان «العدالة والتنمية» لا توازي التحدي الداخلي، فمشروع الحزب العثماني على المحك، وبحاجة لتحركات تعيد إحياءه، ولا يبدو في الأفق اليوم أمام أردوغان إلا فجوتان للتحرك، الأولى فجوة اللجوء وتتجلى بفتح حدوده أمام موجات اللاجئين لتنتقل من أراضيه إلى أوروبا، ولا يمكن أن تقبل الأخيرة بذلك وستواجهه بضبط أكبر لحدودها. أما فجوة التحرك الثاني المتاحة لأردوغان فهي عسكرية لمحاولة ضغط الشارع التركي نحو تعظيم خطورة التهديد الكردي في الجنوب، بالاستفادة من موقف إقليمي حذر من الملف الكردي، وعندها قد يسعى أردوغان لشن عملية عدوانية على شرق الفرات، وفي حال واجهه أي رفض دولي قد يزعم أن عمليته «تحريكية» للملف الكردي وليست لاحتلال أراض سورية جديدة، مستغلاً الانشغال الدولي بالتصعيد المقبل ضد إيران في أيار القادم عندما تدخل حزمة جديدة من العقوبات الأميركية ضد طهران حيز التنفيذ.

في ظلِ وجود قواعد أميركية في شرق الفرات لن يجرؤ أردوغان على المجازفة كثيراً في مناطق انتشار تلك القواعد، لكنه سيسعى إلى الحصول على ضمانات دولية من قبيل تعديل «بروتوكول أضنة» مع الدولة السورية لكن هذه المرة بابتزاز دولي، لاسيما أن الرعاية الدولية غابت عندما تم وضع هذا البروتوكول في عام ١٩٩٨ ولا عند تعديله في عام ٢٠٠٠.